٢١٢
ف ٠ أ

فوائد تتعلق بالبسملة والحمدلة ، تأليف الانطاكي ، محمد بن اسماعيل ؟ . كتبت في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

١٥ ق ٢١ س ٥ر٢٠×٥ر١٤ سم

نسخة حسنة ، الأوراق منفرطة ، خطها نسخ معتاد ، بآخرها عدد من السطور مشطوبة .

٧٦٧٨

١- تفسير القرآن ٢- اللغة العربية
أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ

ف ٥/١٦٠٩
١٤/٧/٢١

لبعض المعاصرين
الآن المصري الحنفي
وهي بخطه

تملكه الفقير إليه
عبد الفتاح
الخطيب الجيلي

محمد سهيل الخطيب
من تركة والدي ١٣٣٦

بالجملة
فوائد تتعلق بالجدلة

لمحمد بن إسماعيل بن عبد الله
الانطاكي الحنفي

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

يقول الفقير الى الله الغني محمد بن اسمعيل بن عبد الله الانطاكي
الحنفي عامله الله بلطفه الخفي واجراه على عوايد بره الحفي
الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويدافع نقمه ويكافي مزيده لا احصي
ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وصلى الله على سيدنا
محمد واله وصحبه كلما ذكرك الذاكرون وكلما غفل عن ذكره الغافلون
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده
ورسوله ارسله بالهدى ودين الحق بشيرا ونذيرا وبعد فهذه
فوايد جليلة تتعلق بالبسملة والحمدلة جمعتها من فوايد العلماء
المحققين اعانني الله تعالى على جمعها ومن علي بحسن النية والاخلاص
في وضعها والى الله سبحانه التجي في تحري الصواب والعصمة من
الخطأ والزيغ والاضطراب انه سبحانه ولي الهداية والتوفيق
وبيده جل وعلا ازمة التحقيق وهو حسبي ونعم الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله قال الشيخ
رحمه الله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتب في بدء الامر على رسم
قريش باسمك اللهم حتى نزلت قال اركبوا فيها بسم الله مجراها فكتب
بسم الله حتى نزلت قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن فكتب بسم الله الرحمن
حتى نزلت انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم فكتب بسم الله الرحمن
الرحيم وقد جرت سنة السلف والخلف بذكر البسملة والحمد لله في
اوايل تصانيفهم اقتداء بالكتاب المجيد المفتتح بالتسمية والتحميد
وعملا بخبر كل امر ذي بال لا يبدأ فيه باسم الله فهو ابتر وفي رواية لابي

داود

داود وابن ماجة والنسائي في عمل اليوم والليلة كل كلام لا يبدأ فيه
بالحمد لله فهو اجذم وفي رواية لابن حبان وغيره كل كلام لا يبدأ فيه
بحمد الله اقطع وروى الخطيب في جامعه كل امر ذي بال لا يبدأ ببسم
الله الرحمن الرحيم اقطع ولا ابتر في الاصل مقطوع الذنب والمراد
ههنا الناقص غير المعتد به والبال الحال والشان وامر ذو بال اي
شريف يهتم به والبال ايضا القلب كان الامر لشرفه وعظمه قد
ملك قلب صاحبه لاشتغاله به وقيل شبه بذي قلب على سبيل
الاستعارة المكنية وفي وصف الامر بذلك وتقييده به فايدتان
الاولى رعاية تعظيم اسم الله سبحانه وتعالى حيث يبدأ به في الامور
التي لها شان وخطر والثانية التيسير على الناس في محقرات
الامور فان قلت ان كلا من التسمية والحمدلة امر ذو بال فيحتاج
الى سبق مثله والتسلسل قلت اجيب بان المراد الامر الذي يقصد
في ذاته بحيث لا يكون وسيلة لغيره واحسن منه ان يقال كل من
التسمية والحمدلة كما يحصل البركة لغيره ويمنع نقصه كذا يجب ان
يحصل مثل ذلك لنفسه كالشاة من اربعين تزكي نفسها وغيرها
على ان عموم الامر في الحديث قد دخله التخصيص فقد قال العلماء
الافعال ثلاثة قسم تسن فيه التسمية كالوضوء والتيمم والذبح وقراءة
القران والاكل ونحو ذلك وقسم لا تسن فيه كالصلوة والحج والاذكار
والدعوات وقسم تكره فيه وهو المحرم والمكروه نعم قد تلتفت
النفس ههنا الى معرفة الحكمة في مخالفة الصلوة ونحوها للوضوء
ونحوه وكانها والله اعلم كون الصلوة وما ذكر معها ذكرا او مشتملا عليه

فكان في ذلك غنيٌ عن التسمية لكنّه يقدم في ذلك سنّتها في القراءة كما سلف

اعلم انّ معنى بُدِءَ الامر ذي البال باسم الله ان تصدّره به وتذكره بادئ بدءٍ وتجعل ذكره اوّل عمل تعمله ثم تتبعه بباقي عملك على ما هو المعنى الشايع المتبادر من بَدْءِ الشيء بالشيء كما نصّ عليه صاحب الكشاف ودرج عليه عمل السّلف والخلف ومن ثمّ قالوا انّ بين ظاهري الحديثين تعارضا لانّ العمل باحدهما يفوّتُ العمل بالآخر واجيب بوجهين احدهما انّ الابتداء محمول على العرفي الّذي يُعتبر ممتدًّا من حين الشروع في الشيء الى حين الاخذ في المقصود فالكتب المصنّفة مبدأها الخطبة التي البسملة والحمد والتشهد والصّلوة حيث تضمّنتها والثاني انّه محمول على الاعمّ من الحقيقي والاضافي فالابتداء بالبسملة حقيقة وبالحمد بالاضافة الى ما بعده وانّما جعلوا الابتداء بها حقيقيّا وبه اضافيا نظرا الى الآية الكريمة المبدوء بها كتاب الله تعالى اذ هي بيان لمعنى الحديثين وكيفيّة العمل بهما حيث وُصف الله سبحانه فيها اثناء التيمّن باسمه بكونه معطيا لجلايل النعم ودقايقها فاتى بالحمد الّذي هو الوصف بالجميل بعد الفراغ من امور التسمية فظهر انّ التسمية لكونها ذكر الذات يجب تقديمها بوجهٍ ما على الحمد الّذي هو ذكر للوصف قد رما يندفع به ضرورة امتناع الجمع بينهما في المبدأ فيكون البدءُ بالحمد اضافيا قريبا من الحقيقيّ **واعلم** انّ الغرض من هذه الاجوبة انّ فكّ التعارض حاصل بما ذكر لانّه يشترط في التخلّص عن نقص البركة الجمع بين اسم الله تعالى وحمده **فان قلت** الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله لانّ الباء ولفظ اسم ليس واحد منهما من اسمائه تعالى **قلت** اجيب بانّ تصدير الفعل بذكر اسم الله تعالى يقع على وجهين احدهما ان يذكر اسم خاصّ من اسمائه

تعالى كلفظ الله مثلا والثاني ان يذكر لفظ دالّ على اسمه تعالى كما في التسمية فان لفظ اسم مضاف الى الله تعالى يراد به اسمه تعالى فقد ذكر ههنا ايضا اسمه لكن لا بخصوصه بل بلفظ دالّ عليه مطلقا فيستفاد ان التبرّك والاستعانة بجميع اسمائه لعموم الاضافة واما الباء فهي وسيلة الى ذكره على وجه يؤذن بجعله مبدأ الفعل فهي من تتمّة ذكره على الوجه المطلوب كذا في حاشية الكشاف للسيد رحمه الله **ثم الباء** في البسملة متعلقة بمقدّر وكونه فعلا ومن مادّة التاليف كاولّف هنا ومتأخّرا اولى امّا الاوّل فلاصالة الفعل في العمل ولما في تقدير الاسم من زيادة الاضمار قبل لزوم عمل المصدر محذوفا واما الثاني فلانّ تقدير خصوصيّات الافعال امسّ بالمقام واوفى بتأدية المرام فانّك اذا قدّرت اولّف مثلا دلّ ذلك على تلبّس التاليف كلّه بالتسمية على وجه التبرّك او الاستعانة وان قدّرت أبدأُ افاد تلبّس ابتداء التاليف بها خاصّة وبوجود ما يطابق الخصوصيات ويدلّ عليها وبانها المصرّح بها عند عدم الاضمار كما في اقرأ باسم ربّك **قال** الفاضل اليمني النحويّون يقدّرون في الظروف المستقرّة فعلا عامّا اذا لم توجد قرينة الخصوص وحيث وُجدت فلابدّ من تقديرها لانّه اكثر فائدة وتخصيصه كما قال السيد رحمه الله انّ هذا القسم من الظروف انما سمّي مستقرّا لانه استقرّ فيه معنى عامله وفهم منه فان لم يفهم منه سوى الافعال العامة كان المقدّر فيها عاما وان فهم منه شيء من خصوصيات الافعال كان المقدّر بحسب المعنى خاصّا نحو زيد على الفرس او من العلماء او في البصرة اي راكب ومعدود ومقيم وذلك لا يخرجها عن كونها ظروفا مستقرّة لان معنى ذلك الفعل الخاصّ استقرّ فيها ايضا وجاز

قال في شرح التوضيح والتوفيق بين الحديثين ممكن لان الابتدا بكل منهما ذكر او وقد جاء في بعض الروايات لا ابتدا فيه بذكر الله وهو حديث حسن

تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب قال ولما كان تقدير الافعال العامة
ضابطا مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر بما عامله محذوف وعام
انتهى واما الثالث فلان تقديم المعمول ههنا ادخل في التعظيم واوفق
للوجود اذ اسم الله سابق ودال على الاختصاص كما في اياك نعبد واياك نستعين
ومعناه ههنا جعل التأليف مقصورا على التبرك باسمه تعالى لا يتجاوزه
الى غيره من الاسماء وهو قصر افراد اذ الكفار كانوا يبتدؤن
في افعالهم باسماء آلهتهم تبركا لا اختصاصا لاعترافهم
بالتبرك باسمه تعالى قال تعالى ما نعبدهم الا ليقربونا
الى الله زلفى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فوجب
على الموحد ان يقطع عرق شركة الاصنام واعلم ان كلا من
الاختصاص والتخصيص والخصوص يقتضي بحسب مفهومه
الاصلي دخول الباء على المقصور عليه نحو اختص الجود بزيد
اي قصر عليه لا يتجاوزه الى غيره وهذا عرفي لكن الآن الاكثر
في الاستعمال ادخالها على المقصور وقد توجه السؤال عن قوله
تعالى اقرأ باسم ربك حيث صرح بتقديم الفعل في مقام الامر
بجعل الفعل مقرونا باسمه تعالى واجيب بان تقديم الفعل
ههنا اهم لكونها اول سورة نزلت على القول الاصح وما ذكر من
تقديم الاسم انما هو عند عدم الداعي الى رعاية الاصل الذي هو
تقديم العامل على معموله فان قلت اسم الله تعالى اهم عند المؤمنين
على كل حال قلت اجيب بان اسمه تعالى من حيث هو اسمه يتعلق
به اهتمام وعناية وقد تعرض بحسب المقامات عناية اخرى كما اذا

قصد الاختصاص فاذا اجتمع العنايتان قدم كما في التسمية واذا
افردت الاولى فان لم يعارضها ما هو اولى بالاعتبار قدم ايضا
والا فلا وفي قوله تعالى اقرأ باسم ربك قد عارضها العناية بالقراءة
وكانت اولى بالاعتبار لتحصيلها هو المقصود من طلب اخذ
القراءة ولو عكس لفات الغرض الاصلي وقد اختلف في معنى
الباء فقيل هي باء الاستعانة وايد بان ذلك يشتمل على معنى حسن
بليغ وهو ان الفعل لما كان لا يتم ولا يعتد به شرعا ما لم يصدر
باسمه تعالى نزل اسمه تعالى منزلة الآلة التي يتوقف وجود الفعل
عليها وينعدم بانعدامها وحاصله انها تشتمل على جعل الموجود لفوات
كماله بمنزلة المعدوم ومثله يعد من محسنات الكلام وقيل بل
هي باء المصاحبة والملابسة ورجح بانها اكثر استعمالا من الاولى
لا سيما في المعاني والاقوال وبان التبرك باسم الله تعالى تأدب
وتعظيم له بخلاف جعله آلة فان الآلة شيء يقصد لغيره لا لذاته وبان
ابتداء المشركين باسماء آلهتهم كان على وجه التبرك فينبغي ملاحظة
ذلك في الرد عليهم وبانها ادل منها على ملابسة جميع اجزاء
الفعل باسم الله وبان كون اسمه تعالى آلة للفعل ليس الا باعتبار
انه يتوسل اليه ببركته فقد رجع بالآخرة الى التبرك والمعنى متبركا
باسم الله اؤلف واما كسرت وحق الحروف المفردة ان تفتح لانها
موضوعة على اخف البناء والفتح اخف الحركات للموافقة بين حركة
العامل واثره وهذا التعليل وان كان قابلا للنقض بلام الامر فلا
ينبغي ان ينقض فان مثل هذا التعليل امور مستخرجة بعد الوقوع

ومناسبات لا بأس بذكرها للتدرب في اوضاع الصرف والعمدة
التوقيف • وطولت في الخط عوضا عن الالف الساقطة من اول
مدخولها او تفخيما للحرف الذي ابتدئ به كتاب الله سبحانه ثم طرد في غيره
وعبارة بعضهم وفي تطويل الباء واظهار السين وتدوير الميم تحسين
للخط ومحافظة على تفخيم الاسم نظرا الى الجلالة ما اريد به من اسماء الله
المعظمة بكبرياء مسماها **والاسم** عند البصريين احد الاسماء التي
كثر استعمالها فخففت بحذف اعجازها وسكن اوايلها ثم اجتلبت
همزة الوصل عند الابتداء بها توصلا للنطق بالساكن وجبرا لما
لحقها من التغيير في طرفيها وكان الجابر الهمزة لقوتها وكونها
من اقصى المخارج والاصل سمو بفعل وبعد التغيير افع ويشهد له
تصريفه على اسماء واسامي وسمي وسميت ومجي سمى كهدى لقول العرب
ما سماك واشتقاقه عندهم من السمو وهو العلو لتوافقهما في التركيب
وتناسب المعنى لان الاسم رفعة للمسمى ~~والخارقة بذكره~~ اذ بالتسمية يرتفع
عن حضيض الخفاء الى منصة الظهور لتتجلى باعين البصاير ويرتفع
قدره حيث جعل معتدا به ونصب العلم بازائه • وعند الكوفيين
اصله وسم حذفت الواو وعوض عنها همزة الوصل واشتقاقه
من السمة وهي العلامة فالوزن قبل التغيير فعل وبعده اعل **قال**
البيضاوي رحمه الله وانما قيل بسم الله دون بالله لان التبرك والا
ستعانة بذكر اسمه او للفرق بين اليمين والتيمن ولم تكتب الالف
على ما هو وضع الخط وهو ان الاصل في كل كلمة ان تكتب على صورة
لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها لكثرة الاستعمال وطولت

الباء عوضا عنها على ما سلف **والله** اصله الاله فحذفت الهمزة وعوض
عنها حرف التعريف بدليل قطع الهمزة في قولك يا الله ثم ادغم وفخم اذا
انفتح ما قبله او انضم وهو طريقة في اللغة مطردة وقيل مطلقا **فان قلت**
هل الحذف المذكور قياسي **قلت** لا بدليل وجوب التعويض والا
دغام ولو كان قياسيا لما وجبا لان المحذوف قياسا في حكم الثابت
• وقولنا وعوض عنها حرف التعريف اي الالف واللام معا كما هو
مذهب الخليل وحينئذ يظهر قطع الهمزة لانها جزء العوض من
الحرف الاصلي او اللام الساكنة وحدها الا ان الهمزة لما اجتلبت
للنطق باللام جرت منها مجرى الحركة فلما عوضت اللام من
حرف متحرك كان للهمزة مدخل ما في التعويض فلذا جاز قطعها
• وانما اختص القطع بالنداء لان فيه تمحض الحرف للعوضية ولا يلاحظ
معها شائبة التعريف اصلا حذرا من اجتماع معرفين وفي غير النداء
جرى الحرف على اصله • وقيل اصله لاه معرفا كما اختاره صاحب
الكشاف وابو البقا فحذفت الهمزة الثانية وعوض عنها
لزوم التعريف فنقل حركتها بعد حذفها الى اللام الاولى فصار به
الِلاه ثم ادغم فصار الله وهذا اصرح في ان حذف الهمزة على
قياس التخفيف بنقل حركتها الى اللام كما اختاره ابو البقا اذ
الحذف القياسي ان تحذف الهمزة مع حركتها ولم تنقل الى
شيء وظاهر عبارة يدل على ان الحذف ابتدائي من غير قياس حيث
اكتفى بقوله فحذف الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح به
ابو علي حيث قال الهمزة انه حذفت حذفا من غير القاء نظرا الى

وجوب الادغام والتعويض فان المحذوف قياسا في حكم الثابت على ما
سلف وما كان في حكم الثابت يمنع التعويض للزوم اجتماع العوض
والمعوض عنه ويمنع الادغام ايضا لعدم اجتماع المثلين حينئذ وحينئذ
فيكون لزوم الحذف والتعويض مع الادغام على اختيار ابي البقاء من
خواص هذا الاسم الذي يمتاز به عن نظايره امتياز مسماه عن ساير
الموجودات بما لا يوجد الا فيه فان قلت هل بين العبارتين فرق
قلت لا الا ان ما قاله البيضاوي نظرا الى اصله الاول وما قاله صاحب
الكشاف نظرا الى اصله الثاني ٥ وقيل اصله لاها بالسريانية ثم عرب
بحذف الالف الاخيرة وادخال الالف واللام عليه ٥ وقيل انه وصف في
اصله مشتق لكنه لما غلب علما سبحانه بحيث لا يستعمل في غيره و
صار كالعلم مثل النجم والعقبة اجرى مجرى العلم في اجراء الوصف
عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه وهو
ما استظهره البيضاوي ٥ والذي اختاره صاحب الكشاف انه اسم
عربي مشتق وانه ليس بصفة في اصله بل هو في اصله اسم جنس ككتاب
واما يقع على كل معبود حقا او باطلا ثم غلب اي بعد تعريفه على
المعبود بحق اي على الذات المخصوصة فصار علما لها بالغلبة ينصرف
اليها عند الاطلاق كالنجم والعقبة والكتاب وساير الاعلام الغالبة
ثم اريد تاكيد الاختصاص بالتغيير فحذفت الهمزة وصار الله بحذفها
مختصا بالمعبود بالحق لا يطلق على غيره ٥ قال السيد رحمه الله في حاشية
الكشاف فالاله قبل حذف الهمزة وبعدها علم لتلك الذات المعينة
الا انه قبل الحذف اطلق على غيره تعالى اطلاق النجم على غير الثريا وبعده

لم يطلق على غيره اصلا ٥ وقد استدل صاحب الكشاف على كونه في الاصل
اسما لا صفة بانك تصفه ولا تصف به لا تقول شيء اله وتقول اله
واحد وايضا فصفاته تعالى لا بد لها من موصوف تجري عليه فلو جعلتها
كلها صفات بقيت غير جارية على اسم موصوف بها وهو محال انتهى
فان قلت قد استفدنا مما سلف ان لهذا الاسم الشريف اشتقاقا
سواء كان في الاصل صفة ام اسم جنس فمم اشتقاقه قلت هو
كما قال البيضاوي رحمه الله من أَلَهَ إِلاهةً وأُلُوهةً وأُلُوهِيَّةً بمعنى
عبد عبادة وقيل من أَلِهَ اذا تحير لان العقول تتحير في معرفة
ذاته وما يجوز عليه من افعاله وصفاته واليه ذهب صاحب الكشاف
وقيل من أَلِهْتُ الى فلان اي سكنت اليه ~~لان القلوب~~ لان القلوب
تطمئن بذكره والارواح تسكن الى معرفته وقيل من أَلِهَ اذا فزع
من امر نزل به لان العائذ يفزع اليه وقيل من أَلِهَ الفصيل اذا ولع
بامه لان العباد يولعون بالتضرع اليه في الشدائد وقيل من وله
اذا تحير وتخبط عقله وكان اصله ولاه فقلبت الواو همزة لاستثقال
~~الضمة على~~ الكسرة عليها استثقال الضمة على وجوه فقيل اله كاعاء
واشاح ويرده الجمع على آلهة دون اولهة ٥ والحاصل ان الاها فعال
بمعنى مألوه اي معبود او بمعنى مألوه فيه اي متحير فيه وقس الباقي ٥
فان قلت الراجح اشتقاق الفعل والصفات من المصدر فكيف
قيل ان الها بالوجوه السابقة مشتق من الافعال قلت اجيب
بان المراد مادة تلك الافعال اي مصادرها دون انفسها غاية الامر
انهم اختاروا صيغة الماضي على المصدر لحكمة هي التنبيه على الحروف

المعتبرة في الاشتقاق اذ بعض المصادر كالخروج والقبول يشتمل على
حروف لا تعسر فيها **فان قلت** هل يقصد بلفظ الله حالة اطلاقه عليه
سبحانه الدلالة على معنى المعبودية او الخيره ونحو ذلك مما سلف **قلت**
قال السيد لا لانه علم فلا يقصد به الا الذات انتهى **واعلم** انه ليس بيان
الاصالة مغنيا عن بيان الاشتقاق لان الاول ينظر فيه الى حال
اللفظ اصالة والى معناه تبعا سواء كان في الاصل والفرع متحدا
ام لا والثاني ينظر فيه الى اعتبارهما اصالة ۵ وقيل هو اسم علم للذات
الواجب الوجود المستوجب لصفات الكمال غير مشتق قال الامام
الزاهد الصفار البخاري في كتاب التلخيص امتنع كثير من السلف عن
اشتقاق هذا الاسم وهم ابو حنيفة في رواية ومحمد بن الحسن والشافعي
رحمهم الله تعالى وغيرهم وهو اختيار الخليل والفراء والحسن بن الفضل
والكسائي وقال الامام الغزالي رحمه الله في المقصد الاقصى شرح اسماء الله
الحسنى وكل ما ذكر في اشتقاقه وتصريفه تعسف وتكلف انتهى ۵
والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان صيغتا المبالغة من رحم
كالغضبان من غضب والعليم من علم ۰ واعترض بان الصفة المشبهة
لا تشتق الا من لازم واجيب بان الفعل المتعدي قد يجعل لازما
بمنزلة الغرايز فيحول الى فعُل بالضم ثم يشتق منه على ان سيبويه قد
نص على ان الرحيم صيغة مبالغة في قولهم هو رحيم فلانا وعليه فلا
اشكال **فان قلت** ما معنى وصف الله تعالى بالرحمة ومعناها
العطف والحنو ومنها الرحم لانعطافها على ما فيها **قلت** هو مجاز
عن انعامه على عباده تعالى لان الملك اذا عطف على رعيته ورق لهم اصابهم

لمعروفه وانعامه كما انه اذا ادركته الفظاظة والقسوة عنف بهم ومنعهم
خيره ومعروفه كذا في الكشاف فقوله ومعناها العطف والحنو
اراد الميل النفساني اي الشفقة والرقة وذلك من الكيفيات في القلب
التابعة للمزاج والله سبحانه منزه عنهما وقوله مجاز عن انعامه
اي مجاز مرسل فان الرحمة والرقة سبب الانعام ولو جعل مجازا عن
ارادة الانعام لجاز فان الرحمة سبب للارادة اولا وبواسطة الا
رادة الانعام ثانيا وعلى هذا تكون الرحمة من صفات الذات كما انها
على الاول من صفات الافعال وقوله عنف بهم هو بالضم والتخفيف
من العنف ضد الرفق اي لم يرفق بهم ۰ ثم الرحمن ابلغ من الرحيم وتلك
المبالغة اما بحسب شمول الرحمن للدارين واختصاص الرحيم بالدنيا
كما ورد عن السلف يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا واما بحسب
كثرة افراد المرحومين وقلتها كما ورد عنهم ايضا يا رحمن الدنيا
ورحيم الاخرة لان رحمة الدنيا تعم المؤمن والكافر واما بحسب
جلالة النعم ودقتها ۰ وعبارة الكشاف وفي الرحمن من المبالغة ما ليس
في الرحيم قال السيد قدس سره والمدعى في هذه العبارة ان في الرحمن
مبالغة ليست في الرحيم فيقصد رحمة زايدة بوجه ما فلا ينافيه
ما يروى من قولهم يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيمهما لجواز ان يراد
جلايل النعم ودقايقها انتهى ۰ ومن الادلة ايضا على الابلغية القول
الدائر بين العلماء ان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ۰ ومن
ملح العرب انهم يسمون مركبا من مراكبهم الشقدف وهو مركب
خفيف ليس في ثقل محامل العراق قال صاحب الكشاف فقلت في

طريق الطائف لوجد منهم ما اسم هذا الجمل اردت الجمل العراقي فقال
أليس ذاك اسمه الشقدف قلت بلى قال فهذا اسمه الشقنداف
نزاد في الاسم لزيادة المسمّى ه وقد اورد النقض على القاعدة المذكورة
بحذر فانه ابلغ من حاذر واجيب بانّ الشرط في ذلك بعد تلاقى
الكلمتين في الاشتقاق اتحادهما في النوع كصدد وصديان وغرث
وغرثان وفرح وفرحان كلّ صفة مشبّهة بخلاف حذر وحاذر
فانّ الاوّل صفة مشبّهة والثاني اسم فاعل وبانّ القاعدة اكثريّة
لا كليّة فان قلت حيث بيّنت أنّ الرحمن ابلغ من الرحيم فلم قدّم
والقياس يقتضي الترقّي من الادنى الى الاعلى نحو فلان عالم نحرير وجواد
فيّاض قلت اجيب بانّ الرّحمن لمّا دلّ على جلائل النعم واصولها
ذكر الرّحيم ليتناول ما خرج منها فيكون كالتتمّة والرديف وايضاحه
أنّ الابلغ اذا كان اخصّ مما هو دونه ومشتملا على مفهومه تعيّن هناك
طريق الترقي اذ لو تقدّم الابلغ كان ذكر الآخر عاريا عن الفائدة كما في
المثالين المذكورين فانّ النحرير والفيّاض مشتملان على مفهومي العالم
والجواد مع زيادة واما اذا لم يكن الابلغ مشتملا على مفهوم الادنى كالرحمن
والرّحيم اذا اريد بالاوّل جلائل النعم وبالثاني دقائقها جاز سلوك كلّ
واحد من طريقي التتميم والترقي نظرًا الى مقتضى الحال ولمّا كان المنظور
اليه بالقصد الاوّل في مقام العظمة والكبرياء جلائل النعم واصولها دون
دقائقها قدّم الرّحمن واردف بالرّحيم كالتتمّة تنبيها على أنّ الكل منه وانّ
عنايته سبحانه شاملة لذرّات الوجود كي لا يتوهّم انّ محقّرات الامور
لا تليق بذاته فيحتشم من سؤالها وبانّ الرّحمن لمّا ناسب اسمه العلم من

جهة الاختصاص اذ هو مختصّ به تعالى معرّفا ومنكرا كان تعقيبه اولى
ه ولا يشكل على القول بالاختصاص قول بني حنيفة في مسيلمة الكذّاب
رحمان اليمامة وقول شاعرهم فيه ه وأنتَ غيثُ الورى لا زلتَ
رحمانا ه لانّ ذلك من تعنّتهم في كفرهم حيث بالغوا فيه حتى خرجوا
عن طريقة اللغة والتعنّتُ تطلب الايقاع في امر شاق فامّا أن يراد
به ايقاع بعضهم بعضا او ايقاع كلّ واحد نفسه في ذلك ه واذا جُرِّدَ
الرّحمن من الّ فني صرفه وجهان الاظهر عند صاحب الكشاف وجماعة
عدم الصّرف قياسًا على اخواته من بابه اي من فَعِلَ بالكسر فانّ كلّ
فعلان من هذا الباب كعطشان وغرثان وسكران فانّه غير
منصرف لا يقال هو منقوض بندمان فانّه فعلان من ندم
وهو منصرف لمجيء ندمانة لانا نقول المأخوذ من ندم بمعنى النادم
غير منصرف كسكران ومؤنثه ندمى كسكرى واما الّذي هو منصرف
ومؤنثه ندمانة فهو المنادمة في الشراب بمعنى النديم وفعله نادم
فلا يوجد فعلان من فعِل بالكسر الا غير منصرف فان قلت قد
شرط في امتناع صرف فعلان ان يكون فعلان فعلى واختصاص
رحمن بالله يمنع ان يكون فعلان فعلى فلم منعه الصرف قلت قد
سأل ذلك صاحب الكشاف واجاب بان اختصاصه كما حظر ان يكون له
مؤنث على فعلى فقد حظر ان يكون له مؤنث على فعلانة قال فاذا لا عبرة
بامتناع التأنيث للاختصاص العارض وجب الرجوع الى الاصل قبل
الاختصاص وهو القياس على نظايره انتهى واعلم انه انما خصص التسمية
بهذه الاسماء الشريفة اعلام العارف بانّ المستحق لان يُتبرّكَ ويُستعانَ به

في مهمات الامور هو المعبود الحق الذي هو مولى النعم كلها عاجلها وآجلها جليلها وحقيرها فيتوجه بكليته الى الجناب المقدس ويشغل سره بذكره عن غيره **والحمد لله** فيه ثلاث مباحث الاول في بيان حقيقة الحمد وما يتبعه الثاني في اعراب الجملة وما يتبعه الثالث في معنى اللام الداخلة على الحمد وما يتبعه **اما البحث الاول** فلهم في تعريفه لغة عبارات متقاربة اشهرها واجمعها انه الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التبجيل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل فالثناء هو الذكر بالخير وفي المجمل هو الكلام الجميل انتهى ومن ثم اعترض على التعريف بان قيد اللسان مستدرك لان الثناء لا يكون الا به ولا يرد حديث لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك لانه على المجاز وقصد المشاكلة واجيب اولا بان اختصاصه غير مجزوم به لان المفهوم من الصحاح ان الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا وثانيا بانا لا نسلم اختصاص الذكر والكلام باللفظ وان سلمنا ففائدة ذكر اللسان بيان الواقع والتوطئة للفرق بين الحمد والشكر وبيان النسبة بينهما ودفع احتمال التجوز باطلاق الثناء على ما ليس باللسان مجازا **فان قلت** حيث استفيد عن صاحب المجمل وغيره ان الثناء خاص بالجميل وهو المشهور فما الجواب عن حديث مر بجنازة فاثنوا عليها خيرا ثم مر باخرى فاثنوا عليها شرا **قلت** هو على المجاز وقصد المشاكلة نظير ما سلف **فان قلت** يشكل على اختصاص الحمد اللغوي باللسان قوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده والكثير لا شيء لا لسان له **قلت** لا اشكال بل هو من قبيل المجاز والمعنى وان من شيء الا ينزهه عن لوازم الامكان وتوابع الحدوث بلسان الحال

١١

٩

حيث يدل بامكانه وحدوثه على الصانع القديم الواجب للذات ولكن لا تفقهون تسبيحهم ايها المشركون لاخلالكم بالنظر الصحيح الذي به يفهم تسبيحهم **فان قلت** فحمد الله سبحانه لنفسه المقدسة لا يتناوله التعريف **قلت** لانه للحمد اللفظي ومن رام تعريفا شاملا لهما قال كما قال بعض المحققين من الصوفية حقيقة الحمد اظهار الصفات الكمالية وذلك قد يكون بالقول كما عرفت وقد يكون بالفعل وهو اقوى لان الافعال التي هي آثار السخاوة تدل عليها دلالة عقلية قطعية لا يتصور فيها تخلف بخلاف الاقوال فان دلالتها عليها وضعية قد يتخلف عنها مدلولها قال ومن هذا القبيل حمد الله تعالى وثناؤه على ذاته المقدسة وذلك انه تعالى حين بسط بساط الوجود على ممكنات لا تحصى ونصب عليها موائد كرمه التي لا تتناهى فقد كشف عن صفات كماله واظهرها بدلالات قطعية تفصيلية غير متناهية فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل عليها ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات ومن ثم قال سيد البشر صلى الله عليه وسلم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك انتهى **وقولنا** على الجميل الاختياري معناه لاجل الفعل الجميل الاختياري فعلى تعليلية وهذا الفعل الموصوف بما ذكر هو المحمود عليه واما المحمود به فسيتبين انه لا يشترط فيه الاختيار وقد دل عليه في التعريف بلفظ الثناء فانه الذكر بالخير والكلام الجميل كما سلف فيصير معنى التعريف ان الحمد هو الوصف بالجميل لاجل الفعل الجميل الاختياري فيكون الحمد مختصا بالفاعل المختار بخلاف المدح فانه يعم الاختياري وغيره يقال مدحت اللؤلؤة على صفائها ولا يقال حمدتها

ومن ثم اختير الحمد على المدح ليشعر بالاختيار واما اختيار على الشكر فليعم الفضايل والفواضل • وخالف صاحب الكشاف عفى الله عنه فجعل المدح مرادفا للحمد حيث قال الحمد والمدح اخوان وهو الثناء على الجميل من نعمة وغيرها تقول حمدت الرجل على انعامه وحمدته على حسبه وشجاعته تقول اخوان يعني مترادفان وقيل اراد الاخوة في الاشتقاق الكبير وهو الاشتراك في الحروف الاصول من غير ترتيب مع اتحاد في المعنى او تناسب فيه كالجذب والجبذ والحمد والمدح لان الحمد مخصوص بالجميل الاختياري والمدح يعمه وغيره ورد بانه قد صرح في سورة الحجرات في تفسير قوله ولكن الله حبب اليكم الايمان بان المدح لا يكون بفعل غير اختياري وتاول التمدح بالجمال وحسن الوجه بدلالتهما على الافعال الجميلة فالحمد عنده مخصوص بالاختياري ايضا وانما ترك قيد الاختيار في تفسير معنى الحمد اما اعتمادا على الامثلة فانها اختيارية واما لانه اراد الفعل الجميل وهو بالاختيار واما مثال اللؤلؤة فمصنوع لا عبرة به وقوله من نعمة اي انعام نعمة • واعترض على قيد الاختيار انه يلزم عدم صحة حمد الله سبحانه على صفاته الذاتية كالعلم والقدرة والارادة سواء جعلت عين ذاته المقدسة او زايدة عليها لان تلك الصفات المقدسة ليست بافعال ولا توصف بكونها بالاختيار • واجيب بان ذاته المقدسة لما كانت كافية في ثبوت تلك الصفات الشريفة نزلت منزلة افعال اختيارية يستقل بها فاعلها قال الشيخ كمال الدين ابن ابي شريف في شرح المسايرة مثل هذا الجواب تعسف ظاهر فالمخلص جعل التعريف لحمد المخلوق خاصة وان يعرف حمد الله سبحانه بانه وصفه تعالى بصفاته وافعاله كما جرى عليه

قوله السيد رحمه الله تعالى ... شرح المطالع

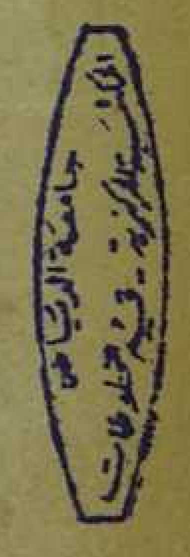
يجوز انها اقتضت وجودها ... علم

المتقدمون انتهى فان قلت اين ما وعدته من ان المحمود به لا يكون اختياريا قلت بيانه انا بينا مثلا ما اذا وصف المنعم بالشجاعة والقدرة الكاملة مثلا لاجل انعامه كانت الشجاعة محمودا بها وهي ملكة نفسانية غير اختيارية والانعام محمودا عليه فان قلت اذا وصف الشجاع بشجاعته لم يكن هناك محمود عليه قلت تلك الشجاعة من حيث انها كان الوصف بها كانت محمودا بها ومن حيث قيامها بمحلها كانت محمودا عليها فهما متغايران ههنا بالاعتبار ولهذا يقال وصفته بالشجاعة لاجل كونه شجاعا فان قيل الشجاعة ملكة نفسانية غير اختيارية وذلك ينافي ما اعتبر في المحمود عليه من قيد الفعل والاختيار قلت الشجاعة كما تطلق على الملكة المذكورة كذلك تطلق على اثار تلك الملكة كالخوض في المهالك والاقدام في المعارك وهذا الثاني هو المراد ههنا وقولنا على جهة التبجيل اي التعظيم تفيد ان مجرد الذكر اللساني لا يكون حمدا الا اذا طابقه الاعتقاد ولم تخالفه افعال الجوارح والا فهو تهكم واستهزاء وقولنا سواء تعلق بالفضايل ام بالفواضل فاعل تعلق ضمير يعود على الثناء او الحمد والمعنى سواء كان المحمود عليه الذي صدر الثناء لاجله من الفضايل ام الفواضل والاولى جمع فضيلة وهي المزية الذاتية والثانية جمع فاضلة وهي المزية المتعدية ومعنى تعديها تعلقها بالغير في تحققها وجوبا كالانعام اي اعطاء النعمة لا الانتقال كما توهم والا لم يجتمع الحمد والشكر اصلا لان المحمود عليه فعل اختياري البتة والفعل لا يقبل الانتقال • ثم لا يخفى ان المزايا الذاتية كالعلم والحلم والشجاعة ونحو ذلك من الملكات

يل

علي ما هو المفهوم ... شرح المطالع

النفسانية لابد من تأويلها بافعال اختيارية لما تقرر من ان المحمود عليه لابد ان
يكون فعلا اختياريا وقد تعرضنا لتأويل الشجاعة فيما سلف والله اعلم هذا
ما يتعلق بتعريفه لغة • واما الحمد اصطلاحا فانه مساو للشكر لغة وهو
فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا
بالجنان او عملا بالاركان وخدمة بالاركان **فان قلت** لم كان التعرض لمعنى
الشكر بعد بيان الحمد كالمتفق عليه عند المصنفين وان كان الذي يذكر
به الكتب هو الحمد خاصة **قلت** لانه لما كان قريبا من الحمد في المعنى وقرينا
له في الاستعمال كان المقام بعد بيان الحمد مظنة ان يقع في ذهن السامع
ان الشكر ما هو وهل هو هذا ففسروه وبينوا الفرق بينهما تخليصا
للسامع من ورطة الحيرة والمراد بالفعل في صدر التعريف ما يشمل
القول كما افصح عن ذلك آخر التعريف ومعنى ينبئ عن تعظيم المنعم يشعر
في حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى
في الشكر الجناني ولا يقدح فيه الجهل المبني كما لا يقدح في دلالة اللفظ
الموضوع لمعنى الجهل بالوضع وعدم الاستعمال على انه يجوز ان يطلع
على اعتقاد الشاكر بالهام واخبار الغير او المعتقد نفسه او بفعله
ولا شك ان المنبئ عن التعظيم بلا واسطة في كل ذلك هو الاعتقاد لا غير
فاندفع ما قيل لا يصح ان يكون اعتقاد الجنان من اقسام الشكر لعدم
الانباء فيه كيف وقد صرح السيد قدس سره بان القلب اشرف موارد
الشكر لان فعله وان كان خفيا يستقل بكونه شكرا حقيقة من غير ان
ينضم اليه فعل غيره بخلاف الموردين الآخرين لا يكون فعل شيء منهما شكرا
حقيقة حتى ينضم اليه فعل القلب انتهى وما دبسبب متعلق بفعل • ولم



بتقييد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوت ذلك بالنقل الصحيح **وقولنا**
سواء الى آخره حاصله ان الشكر اما بالقلب بان يعتقد اتصاف المنعم بصفات
الكمال جازما او راجحا وانه ولي النعمة واما باللسان بان يثني عليه بلسانه
واما بالجوارح بان يؤدب نفسه في طاعته وانقياده • وينبغي ان يتنبه
في هذا المقام لان المشكور به اللساني لا يجب ان يكون اختياريا اخذا من نظير
ذلك السالف في الحمد من حاشية السعد رحمه الله • وفي عطف الخدمة على العمل
في التعريف اشارة الى ان العمل انما يكون شكرا اذا كان على وجه الخدمة دون
الاجرة **واعلم** انهم قد استشهدوا لاطلاق الشكر على افعال الموارد
المذكورة بقول الشاعر • افادتكم النعماء مني ثلاثة • يدي ولساني والضمير
المحجبا •
ومعنى الاستشهاد معنى على ان الشكر يطلق على افعال الموارد الثلاثة
وبيانه انه جعلها بازاء النعمة جزاء لها مترتبا عليها وكل ما هو جزاء
للنعمة عرفا يطلق عليه الشكر لغة ومن لم يتنبه لذلك زعم ان المقصود
مجرد التمثيل بجميع شعب الشكر لا الاستشهاد على اطلاق لفظ الشكر
عليها فانه غير مذكور ههنا **فان قيل** الشاعر جعل المجموع بازاء النعمة
فالشكر يجب ان يطلق عليه واما على كل واحد من الثلاثة فلا **قلنا**
الشكر يطلق على فعل اللسان اتفاقا وانما الاستشهاد على اطلاقه على
فعل القلب والجوارح حتى توهم كثير ان الشكر لغة باللسان وحده ولما
جمعه الشاعر مع الآخرين وجعلها ثلاثة علم ان كل واحد شكر للنعمة
وانه اراد نعماكم كثرت عندي وعظمت فاقتضت استيفاء انواع
الشكر وبالغ في ذلك حتى جعل موارده مقابلة ملكا لاصحابها مستفادا
منها كانه قيل يدي ولساني وقلبي لكم فليس في القلب الا ضميركم ومحبتكم

ولا فى اللسان الا الثنآء عليكم و المحمدة ولا فى اليد والجوارح الا المكافاة والخدمة
وفى وصف الضمير بالمحجب اشارة الى انهم ملكوا ظاهره و باطنه هذا
محصل ما قرره السيد فى هذا المقام وقوله ومن لم يتنبه الى اخره يريد المولى سعد
الدين رحمه الله . والشكر اصطلاحا صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى
عليه به الى ما خلق لاجله كان يصرف البصر الى الاطلاع على ما فى مصنوعاته
تعالى من دقايق الصنع العجيب والحكمة الانيقة ثم يصرف القلب الى
التأمل فيها والاستدلال بها على وجود الصانع وصفاته بان
يستدل بوجود الاثر على وجود الموثر وباتقان الاثر واحكامه على
علم الموثر وقدرته وكان يصرف السمع الى تلقى ما ينبئ عن مرضاته
من الاوامر وما ينبئ عن اجتناب مساخطه من النواهى ثم يستعمل
الالات فى امتثالهما وقس على ذلك سائر النعم الظاهرة والباطنة
فهو اخص من الثلاثة قبله لاعتبار شمول الالات فيه واختصاص
متعلقه بالله تعالى والشكر اللغوى مساو للحمد العرفى كما عرفت وبينهما
وبين الحمد اللغوى عموم وخصوص من وجه يجتمعان فى ثناءٍ باللسان
على الاحسان وينفرد الحمد اللغوى فى ثناءٍ باللسان على جميل غير احسان
وينفرد الاصطلاحى والشكر اللغوى فى ثناء بغير اللسان على الاحسان
فهو اعنى الحمد اللغوى اخص موردا واعم متعلقا وهما على العكس ونقيض
الحمد الذم ونقيض الشكر الكفران والمدح كالحمد اللغوى على راى صاحب
الكشاف وبينهما عموم وخصوص مطلق على راى غيره البحث
الثانى فى اعرابه الحمد مبتدا وخبره الظرف الذى هو لله واصله
النصب كما قرئ به فى مبدا كتاب الله تعالى فهو من المصادر السادة

مسد افعالها كسقيا ورعيا ثم عدل عنه الى الرفع للدلالة على الدوام
والثبات دون التجدد والحدوث ومنه قوله تعالى قالوا سلاما قال
سلام رفعه ابراهيم عليه الصلاة والسلام ليكون تحيته احسن
وحكاه الله سبحانه عنه بالرفع للدلالة على ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام
حياهم بتحية احسن قال الرضى وانما سمو المجرور بالظرف لان كثيرا
من المجرورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق اسم الاخص على الاعم
وحمل معنى الاستقرار يعرض له اذ تقدير الكلام هٰهنا الحمد مستقر
لله وكل ما يستقر فيه غيره فهو ظرف وعورض بان عروضه فى
مثل رميت عن القوس مستبعد جدا فالوجه هو الاول وانما حكموا
بان اصله النصب لان المصادر احداث متعلقة بمحالها كانها تقتضى
ان يدل على نسبتها اليها والاصل فى بيان النسب والتعليقات
هو الافعال فهذه مناسبة تستدعى ان يلاحظ مع المصادر افعالها
الناصبة لها وقد تأيدت هذه المناسبة فى مصادر مخصوصة بكثرة
استعمالها منصوبة بافعال مضمرة قال صاحب الكشاف انهم
ينزلون تلك المصادر منزلة افعالها لفظا ويسدون بها مسدها
معنى فاستوفت الافعال حقها فى اللفظ والمعنى فصار الجمع بينهما
كاستعمال الشريعة المنسوخة فانه خروج عن طريقة مسلوكة الى
طريقة مهجورة فان قلت كيف جعلوا العدول الى الرفع للدلالة
على الدوام وقد صرح الشيخ عبد القاهر بانه لا دلالة فى زيد منطلق
على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد قلت اجيب بان الشيخ انما
نفى الدلالة عن نفس الاسمية فلا ينافى استفادة الدوام منها

بواسطة العدول وقال السيد رحمه الله لما كان الرفع دالا على الثبوت مجردا
عن قيد التجدد والحدوث ناسب ان يقصد به الدوام والثبات
بمعونة المقام بخلاف النصب المستلزم لتقدير الفعل الدال
بوضعه على الحدوث والتقضي **فان قلت** سلمنا ان الاسمية تفيد
دوام الثبوت ولكن الحمد لله خبرها ظرف وهو مانع من افادة ذلك
فيما يظهر اما ان قدر الظرف بالفعل فظاهر لانهم صرحوا بان الاسمية
التي خبرها فعلية نحو قوله سبحانه الله يستهزئ بهم تفيد الاستمرار
التجددي واما ان قدر باسم الفاعل فلانه بمعنى الحدوث بقرينة عمله
في الظرف فيكون في حكم الفعل **قلت** اجيب بان الاسمية التي خبرها
فعلية انما تفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام كالعدول ههنا
وبانه يجوز ان يمنع كون اسم الفاعل للحدوث ولا يضره العمل في الظرف
لان رائحة الفعل كافية في ذلك فيكون عاملا وهو بمعنى الثبوت ايضا
فان قلت لم قال المصنفون في اوائل كتبهم الحمد لله ولم يقولوا الحمد للخالق
او للرازق ونحوهما مما يفيد الدلالة على النعم **قلت** تبعوا في ذلك الحديث
الشريف القائل كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجذم ولان الله اسم
للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد فلو قالوا الحمد للخالق او الرازق
او نحوهما لتوهم اختصاص الحمد بوصف دون وصف لكن قد يتعرضون
للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين
اعني انه سبحانه يستحق الحمد لذاته ويستحقه لصفاته كما قال صاحب
التلخيص الحمد لله على ما انعم وقد اشير اليه في شرح التلخيص **فان قلت**
لم قدموا الحمد على اسم الله تعالى **قلت** لان لاقتضاء مقام افتتاح التاليف

مزيد اهتمام بشان الحمد وان كان ذكر الله تعالى اهم في نفسه لان البلاغة
في الكلام مطابقته لمقتضى المقام **فان قلت** تقديم الظرف يفيد الا
ختصاص **قلت** قد صرح صاحب الكشاف وغيره بان في الحمد لله
ايضا دلالة على الاختصاص وسياتي ايضاحه ان شاء الله تعالى **فان قلت**
حيث كان الاختصاص حاصلا بدون التقديم فكيف قال صاحب الكشاف
في سورة التغابن في قوله تعالى له الملك وله الحمد قدم الظرفان ليدل
بتقديمهما على اختصاص الملك والحمد به تعالى **قلت** كون التقديم
من طرق الاختصاص لا ينافي حصوله مع التاخير بطريق اخر **فان قلت**
قد تقرر فيما سلف ان مقتضى البلاغة تاخير الظرف في الحمد لله لانه
مقام الحمد فهلا كان كذلك في سورة التغابن **قلت** اجيب بمنع كونه
المقام في سورة التغابن ونحوها مقام الحمد بل هو مقام بيان استحقاقه
تعالى واختصاصه بالحمد والملك وذلك يقتضي تقديم الظرف لان كون
التقديم مفيدا للاختصاص اصرح واشهر من حصوله مع التاخير
بواسطة جعل اللام في الظرف للاختصاص **البحث الثالث**
في اللام الداخلة عليه يصح كونها للاستغراق واليه ذهب الجمهور ويصح
كونها للجنس واليه ذهب صاحب الكشاف واما اللام في لله فيصح كونها
للاختصاص وكونها للاستحقاق فالاحتمالات اربعة وعلى كل منها فالعبارة
دالة على اختصاصه تعالى بجميع المحامد اما على الاستغراق فبالمطابقة العينية والعرضية
وهو ظاهر اذ المعنى كل حمد مختص به تعالى او مستحق له واما على الجنس
فبالالتزام لان المعنى ان جنس المحامد مختص به تعالى او مستحق له
ويلزم منه ان لا يثبت فرد منها لغيره اذ لو ثبت فرد منها لغيره لكان

الجنس نابتاله فى ضمنه فلم يكن الجنس مختصا ولا مستحق وذلك مناف لمدلول
الحمد لله فان قلت هو جملة الحمد خبرية والحمد وان كانت اخبارا فقد
استعمل فى معنى الانشاء لان الاشكال فى فائدتها ذكر لان تعالى الحمد له
حامدا بنات ... لا بخبر عنه بدليل ما روى مسلم فى صحيحه عن النبى صلى الله عليه وسلم
انه قال قال الله تعالى قسمت الصلوة بينى وبين عبدى نصفين ولعبدى ما
سأل فاذا قال الحمد لله رب العالمين قال الله تعالى حمدنى عبدى وقال
الشيخ جمال الدين ابو ابن شريف فى شرح المسايرة ان جملة الحمد لله اخبار به
لفظا ومعنى وكونها انشائية بمعنى ان قائل الحمد لله منشى بالثناء على
الله سبحانه ... وهو ان كل حمد مختص به او مستحق له تعالى معنى
لغوى لا ينافى كونها خبرية اصطلاحا اذ ليس هو معنى الانشاء المقابل
للخبر اصطلاحا انتهى واختلف فى سبب اختيار صاحب الكشاف لكون
اللام للجنس فقيل سببه البناء على قاعدة خلق الاعمال على طريق
المعتزلة فان افعال العباد لما كانت عندهم مخلوقة لهم كانت المحامد
عليها راجعة اليهم فلا يصح جعل المحامد كلها مختصة به تعالى كما هو قضية
الاستغراق وفساده ظاهر لان اختصاص الجنس به تعالى كما هو قضية
لامه الداخلة على الخبر يستلزم اختصاص افراده اذ لو وجد فرد لغيره
لثبت الجنس له فى ضمنه على ما سلف وقيل ان ذلك مبنى على ان الحمد
مصدر ناب مناب فعله وسد مسده والافعال لا تعدو دلالتها عن
الحقيقة الى الاستغراق ورد بان ذلك لا ينافى قصد الاستغراق بمعونة
المقام واقتضاء الحال وقيل انما اختاره بناء على ان الجنس هو المتبادر
الشائع لا سيما فى المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق ورد ايضا بان

المحلى بلام الجنس فى المقامات الخطابية يتبادر منه الاستغراق وهو
الشائع فى الاستعمال هناك مصدرا كان او غيره واى مقام اولى بملاحظة
الشمول والاحاطة من مقام تخصيص الحمد بالله سبحانه تعظيما له وتمجيدا
فهو مقام ادل دليل واعدل شاهد على الاستغراق وقرينة للاستغراق
فيه كنار على علم فالحق كما قال السيد قدس سره ان السبب فى اختياره ذكر
هو ان اختصاص الجنس مستفاد من جوهر الكلام دون امر خارج
ومستلزم لاختصاص الافراد فلا حاجة فى تأدية المقصود الذى
هو ثبوت الحمد له تعالى وانتفاؤه عن غيره الى ان يلاحظ الشمول
الذى هو معنى زائد على الجنس ويستعان على ذلك بالقرائن والا
حوال الخارجة عن اللفظ فان قلت اذا استعين بها صار اختصاص
افراد الحمد مصرحا به واذا اكتفى بدلالة جوهر الكلام يكون مفهوما
ضمنا والاول اولى بالاختيار قلت اجيب بان الاختصاصين متلازمان
فان كان المقصود اختصاص الجنس فالامر ظاهر وان كان اختصاص
الافراد فقد جعل اختصاص الجنس دليلا عليه وسلوك طريق البرهان
فن من البلاغة فان قلت كيف يصح على مذهب صاحب الكشاف تخصيص
جنس الحمد بالله تعالى المستلزم لاختصاص كل الافراد كما ذكرت قلت
اجيب بان ذلك يصح بناء على ان افعال العباد الحسنة التى يستحقون
بها الحمد عنده انما هى بتمكين الله واقداره عليها فمن هذا الوجه كان
حمدهم على هذه الافعال راجعا الى الله تعالى وقد اشار الى ذلك صاحب الكشاف
فى سورة التغابن حيث قال فى تفسير قوله تعالى له الملك وله الحمد قدم
الظرفان ليدل بتقديمهما على اختصاص الملك والحمد بالله تعالى ثم

الجنس نابتاله في ضمنه فلم يكن الجنس مختصا ولا مستحق وذلك مناف لمدلول
الحمد لله فان قلت هو جملة الحمد خبرية او انشائية وان كانت اخبارا فما
معنى تعبيرها مقام الانشا آنها لا اشكال في انها جملة خبرية لان قائل الحمد لله
حامد ... لا بخبريته بدليل ما روى مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال قال الله تعالى قسمت الصلوة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما
سأل فاذا قال الحمد لله رب العالمين قال الله تعالى حمدني عبدي وقال
الشيخ جمال الدين ابن الشريف في شرح المسايرة ان جملة الحمد لله اخبار به
لفظا ومعنى وكونها انشائية بمعنى ان قائل الحمد لله منشئ بالثناء على
الله سبحانه ... هو ان كل حمد مختص به او مستحق له تعالى معنى
لغوي لا ينافي كونها خبرية اصطلاحا اذ ليس هو معنى الانشاء المقابل
للخبر اصطلاحا انتهى واختلف في سبب اختيار صاحب الكشاف لكون
اللام للجنس فقيل سببه البناء على قاعدة خلق الاعمال على طريق
المعتزلة فان افعال العباد لما كانت عندهم مخلوقة لهم كانت المحامد
عليها راجعة اليهم فلا يصح جعل المحامد كلها مختصة به تعالى كما هو قضية
الاستغراق وفساده ظاهر لان اختصاص الجنس به تعالى كما هو قضية
لامه الداخلة على الخبر يستلزم اختصاص افراده اذ لو وجد فرد لغيره
لثبت الجنس في ضمنه على ما سلف وقيل بان ذلك مبني على ان الحمد
مصدر ناب مناب فعله وسد مسده والافعال لا تعدو دلالتها عن
الحقيقة الى الاستغراق ورد بان ذلك لا ينافي قصد الاستغراق بمعونة
المقام واقتضاء الحال وقيل انما اختاره بناء على ان الجنس هو المتبادر
الشائع لاسيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق ورد ايضا بان

المحلى بلام الجنس في المقامات الخطابية يتبادر منه الاستغراق وهو
الشائع في الاستعمال هنالك مصدرا كان او غيره واي مقام اولى بملاحظة
الشمول والاحاطة من مقام تخصيص الحمد بالله سبحانه تعظيما له وتمجيدا
فهو مقام ادل دليل واعدل شاهد على الاستغراق وقرينة للاستغراق
فيه كنار على علم فالحق كما قال السيد قدس سره ان السبب في اختياره ذكر
هو ان اختصاص الجنس مستفاد من جوهر الكلام دون امر خارج
ومستلزم لاختصاص الافراد فلا حاجة في تادية المقصود الذي
هو ثبوت الحمد له تعالى وانتفاؤه عن غيره الى ان يلاحظ الشمول
الذي هو معنى زائد على الجنس ويستعان على ذلك بالقرائن والا
حوال الخارجة عن اللفظ فان قلت اذا استعين بها صار اختصاص
افراد الحمد مصرحا به واذا اكتفي بدلالة جوهر الكلام يكون مفهوما
ضمنيا والاول اولى بالاختيار قلت اجيب بان الاختصاصين متلازمان
فان كان المقصود اختصاص الجنس فالامر ظاهر وان كان اختصاص
الافراد فقد جعل اختصاص الجنس دليلا عليه وسلوك طريق البرهان
فن من البلاغة فان قلت كيف يصح على مذهب صاحب الكشاف تخصيص
جنس الحمد بالله تعالى المستلزم لاختصاص كل الافراد كما ذكرت قلت
اجيب بان ذلك يصح بناء على ان افعال العباد الحسنة التي يستحقون
بها الحمد عنده انما هي بتمكين الله واقداره عليها ففي هذا الوجه كان
حمدهم على هذه الافعال راجعا الى الله تعالى وقد اشار الى ذلك صاحب الكشاف
في سورة التغابن حيث قال في تفسير قوله تعالى له الملك وله الحمد قدم
الظرفان ليدل بتقديمهما على اختصاص الملك والحمد بالله تعالى ثم

قال واما حمد غيره فاعتقاد بان نعمة الله تعالى جرت على يده انتهى ه
ولا يرد على هذا ان افعالهم القبيحة التي يستحقون بها المذمة باقدار الله
تعالى وتمكينه ايضا فيكون بتمكينه عليها ايضا راجعة اليه سبحانه لما تبين
في علم الكلام من ان اقدار المختار على الافعال لحكمة حسن وعلى
القبيح ليس بقبيح ـ فائدة ـ في الفرق بين لام الاستغراق ولام
الجنس اعلم ان الفرق بينهما ظاهر وهو ان اللفظ اذا دل على الحقيقة
باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها
اذ لا واسطة فاذا لم يكن للبعض لعدم دليله وجب ان يكون للجميع واليه بعينها و
ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق
كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين للجنس و
يتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة
كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم
الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما
صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم
الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو
العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو
العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق صح
ومثله كل مضاف الى نكرة ● ولنختم هذا المبحث بحديث شريف
به يتم هذا التاليف نقول لما كان الحمد من شعب الشكر اشيع للنعمة
وادل على مكانها لخفاء الاعتقاد وما في اداب الجوارح من الاحتمال
جعل رأس الشكر والعمدة فيه فقال صلى الله عليه وسلم الحمد رأس الشكر

الطبيعة والماهية المطلقة صح

ما شكر الله من لم يحمده فتكلم على ذلك السيد رحمه الله تبعا لصاحب
الكشاف والبيضاوي فقال ان الشخص اذا لم يثن على المنعم بما يدل
على تعظيمه واكرامه لم يظهر منه شكر وان اعتقد وعمل لم يعد
شاكرا لان حقيقة الشكر اظهار النعمة والكشف عنها كما ان كفرانها
اخفاؤها وسترها والاعتقاد امر خفي في نفسه وعمل الجوارح وان كان
ظاهرا الا انه يحتمل خلاف ما قصد به فانك اذا قمت لاحد تعظيما له
احتمل القيام امرا اخر لم يتعين للتعظيم واما النطق فهو الذي يفصح
عن كل خفي ويجلي كل مشتبه فلا احتمال له بل هو ظاهر في نفسه ومعين
لما اريد به وضعا كما ان الراس اظهر الاعضاء واعلاها وهو اصل
لها وعمدة لبقائها كذلك الحمد اظهر انواع الشكر واشهرها وادلها
على حقيقة الشكر اعني الابانة عن النعمة حتى اذا فقد كان ما عداه
بمنزلة العدم انتهى ه

فائدة

واختلف العلماء في هل الاسم عين المسمى او غيره وهي مسئلة طويلة الذيل فنقول
باختصار ان اريد بالاسم اللفظ فغير المسمى لتألفه من اصوات منقطعة غير قارة
ويختلف باختلاف الامم والاعصار ويتعدد تارة ويتحد اخرى والمسمى
لا يكون كذلك وان اريد به ذات الشيء فهو المسمى ولم يشتهر بهذا المعنى وان
اريد به الصفة انقسم عند الاشعري انقسام الصفة عنده الى ما هو نفس
المسمى كالواحد والقديم والى ما هو غيره كالايجاد والاحياء والى ما ليس هو ولا غيره
كالعلم والقدرة اي مما يدل على معنى زائد على الذات لان المراد بالغير ما ينفك
عن الذات وهما لا ينفكان كذا قاله الخطيب الشربيني في رسالته وقال القاضي زكريا
في رسالته على ذلك في هذا المحل هي مسئلة طويلة الذيل لا يحتملها هذه المقدمة
والمختار انه غيره عند الاطلاق وقد حررها السعد التفتازاني في
حاشيته عند الكلام على قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها وقد لخصت الوضع
منه مع زيادة في شرح لب الاصول انتهى